

إنهاء تأهيل مدخل دمشق الشمالي خلال شهر واحد

الوطن

أنهت وزارة النقل أعمال صيانة وتأهيل المدخل الشمالي لمدينة دمشق بدءاً من عقدة جنود الأسد وحتى عقدة الشام الجديدة بطول ٥ كيلومتر وعرض ١٢ إلى ١٨ متراً وفقاً لأعلى معايير السلامة المرورية.

استمع رئيس مجلس الوزراء عماد خميس من القائمين على المشروع خلال جولة له يوم أمس إلى شرح حول كل الأعمال الفنية والإنشائية التي تم إنجازها وأثنى على جهود جميع العاملين الذين أنجزوا المشروع وفق المدة المحددة وبمواصفات فنية تلبي بمدخل مدينة دمشق، مؤكداً على أن الحكومة مستمرة بأعمال البناء والإعمار والصيانة في جميع المرافق الحيوية لتحسين واقع الخدمات المقدمة للمواطنين على جميع المستويات. وزير النقل علي حمود أشار إلى أن إنجاز الطريق تم خلال شهرين وضمن شروط ومواصفات فنية عالية تحقق الإنسيابية المرورية وعوامل الأمان نظراً للغزارة المرورية على هذا المدخل، مشيراً إلى أن المدخل يكتسب أهمية حيوية كونه يربط العاصمة دمشق حالياً والمنطقة الجنوبية بالمحافظات الوسطى والشمالية والشرقية وتصل الغزارة المرورية على الطريق يوميا إلى عشرات الآلاف من المركبات بكل أنواعها.

وأشار مدير المؤسسة العامة للمواصلات الطرقيّة ياسر حيدر إلى أن المؤسسة أنجزت المشروع عبر عقد مع مؤسسة الإنشاءات العسكرية حيث تم إجراء الصيانات اللازمة.

وأوضح مدير الصيانة في المؤسسة العامة للمواصلات الطرقيّة حسام أحمد أنه تم قشط طبقة الإسفلت المتخرّبة بشكل كبير وتنفيذ مجبول إسفلتي جديد إلى جانب تحريك الأنقاض وتغيير الأسفلت.

ولفت مدير فرع الطرق بمؤسسة تنفيذ الإنشاءات العسكرية محمود الصوف إلى أن تنفيذ المشروع تم بسرعة قصوى لتأمين السلامة المرورية ووفق المواصفات الفنية المطلوبة كون الطريق حيويًا.

محافظ ريف دمشق يبشر بعودة المهجرين إلى قراهم وبيوتهم

نعمل على عودة أهالي حيرة وحران العواميد وعدرا العمالية ضمن الأولويات قريباً عودة أهالي حيرة وحران العواميد وعدرا العمالية ضمن الأولويات

الوطن

تابع مجلس الشعب في جلسته المنعقدة أمس برئاسة حمودة صباغ رئيس المجلس مناقشة مواد مشروع القانون المضمن تعديل المرسوم التشريعي رقم ٦٦ لعام ٢٠١٢ لجهة «جواز إحداث مناطق تنظيمية في المحافظات كافة وذلك بمرسوم بناء على اقتراح من وزارة الإدارة المحلية والبيئة».

ووافق أعضاء المجلس على المادة ١٩ من مشروع القانون التي تبين أن الوحدة الإدارية تقوم بإعداد دراسات متكاملة للبنية التحتية بالاستفادة من بيوت الخبرة والمكاتب الهندسية المختصة وتنفيذ المرافق العامة والبنى التحتية وإيصالها إلى القاسم الملحوظة وذلك بأحدث المواصفات وتعود ملكية المرافق والبنى التحتية المدنية إلى الوحدة الإدارية.

وتشير المادة ذاتها إلى أن الوحدة الإدارية تتحمل «جميع نفقات الإخلاء والدراسات وتنفيذ البنى التحتية والمرافق العامة وتعميمات الإخلاء وإتلاف المزروعات وجميع بدلات الإيجار المستحقة للشاغرين وأجور المثل ونفقات البيع بالزاد العلني وتعميمات اللجان وأجور الخبراء والمتقاعدين وقيم العقود المبرمة لتنفيذ الأعمال المساحية والفنية والمكافآت والفوائد المصرفية وجميع النفقات اللازمة لإنجاز المنطقة التنظيمية والحفاظ عليها وتطوير الوحدة الإدارية وازدهارها».

بينما توضح المادة ٢١ التي وافق عليها أعضاء المجلس أنه يقتطع مجاناً وفق المخطط التنظيمي العام والمخطط التنظيمي التفصيلي جميع الأراضي اللازمة لإنجاز وتنفيذ البنى التحتية والمرافق العامة على أن تسلم مقاسم المشيدات العامة إلى الجهات العامة دون بدل ويقع على عاتق هذه الجهات تشييدها.

وتبين تلك المادة أنه يجب ألا تؤدي الإقتطاعات إلى انخفاض نسبة المساحة الطابعية المخصصة للملكة المنطقية عن ٨٠ بالمائة لكل متر مربع واحد من الأرض بحسب دراسة الجوى الاقتصادية والمخطط التنظيمي ونظام البناء المصدقين.

عبد النعم مسعود

قال محافظ ريف دمشق عماد منير إبراهيم: إن عام ٢٠١٨ سيكون عام الإعمار وعودة الأهالي إلى قراهم وبيوتهم ومزارعهم في المحافظة كاشفاً عن وضع خطة تشمل الخدمات التي ستحظى بدعم كبير بناء على توجيهات رئيس الحكومة.

وبين محافظ الريف في ختام الجلسة الأخيرة لمجلس المحافظة من دورته الأولى للعام الحالي أن الأولوية في العام الماضي أعطيت للزبداني وقرى وادي بردى وستعطي الأولوية في هذا العام لبقاى مناطق الريف.

وأشار إبراهيم إلى أن لقاءاته مع أعضاء المجلس ستكرر وذلك مقابل جولاته التي سيقوم بها في مناطق الريف في الفترة الماضية للتعرف عن قرب على المحافظة ومشكلاتها، ومبيناً أنه يعمل بالدرجة الأولى على عودة الأهالي وأن بلدات يلبدا وبيبلا وبيت سحم على الطريق أولها شعبا وبعدها باقي المناطق.

وأكد إبراهيم أنه تم التعاقد مع المشاريع المائية للعمل على إزالة الأنقاض وغيرها



حرم عين الفيحة ليس كبيراً وهو بمئات الأمتار

تساؤلات أعضاء المجلس أن مشفى التل لن يعاد تشغيله في الوقت الحالي وسيتم تشغيل العيادات فقط إضافة إلى ذلك فإن مشروع بناء مشفى جرمانا لن يتم البدء ببنائه وذلك للكلفة المرتفعة للتجهيزات بعد انتهاء البناء ولذلك ليس من المجدي صرف مبالغ على بناء وتركه دون استثماره ومن ثم صرف صيانات مختلفة عليه نائفاً وجود

والعمل على عودة الأهالي. وعاد إبراهيم وأكد أن عودة الأهالي إلى مناطقهم وتخفيف الضغط عن مناطق أخرى مباشرة بقرى عودة أهالي حيرة وبعدها حران العواميد، مبيّناً أن عدرا العمالية ضمن الأولويات وستتم عودة أهاليها مع إنجاز عودة أهالي شعبا. وكشف محافظ الريف خلال رده على

فكرة لتحويله إلى مبنى عيادات واعداً بمناقشة الموضوع في جولة رئيس الحكومة القادمة إلى جرمانا. وأعلن إبراهيم عن زيادة أعضاء لجنة الأضرار ليتم استيعاب كل الطلبات من المناطق كافة بسبب كثرتها. وفي السياق كان مجلس المحافظة قد افتتح جلسته الأخيرة بحضور رئيس المجلس صالح بركو ونائب رئيس المكتب التنفيذي راتب عدس وناقش قضايا الصناعة والمرور والأحوال المدنية والجوازات وطرح الأعضاء مطالبهم بتفعيل مركز الهجرة والجوازات في التل بحيث يضم الخدمات كافة بما فيها إصدار الجوازات في المركز دون الحاجة للعودة إلى المديرية في دمشق كما طالبوا بنقل مركز شرطة الأحوال المدنية من جرمانا إلى القران إضافة إلى نقل نفوس عربيين إلى جرمانا كما طالبوا بأن يستلم أبناء الرحيبة بطاقتهم الشخصية في الرحيبة حيث يصعب عليهم وتطرق أعضاء المجلس إلى وجوب إحداث شعبة سجل مدني في قرى جبل الشيخ إضافة إلى تزويد بلدات هذه القرى بمادة الملح من أجل المساعدة في فتح الطرق.

تنفيذي حمص يطالب بتشديد الرقابة على اللحوم البيضاء المجمدة المهربة

حمص - نبيل إبراهيم

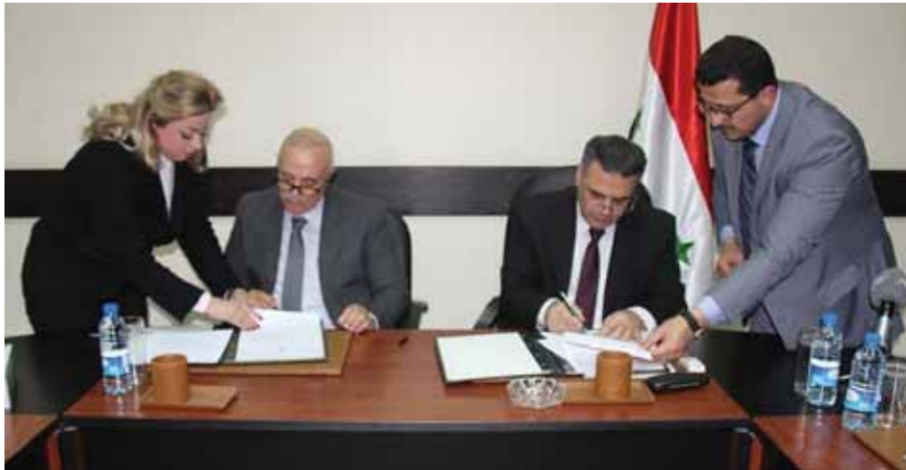
ضمن وحداتهم الإدارية وكيفية توزيع المساعدات لمحتاجيها ومستحقها الحقيقيين بعيداً عن المحسوبيات والأخطاء. ورداً على ملاحظات واستفسارات بعض الأعضاء أوضح مدير الاتصالات تكانع جودا أن الاتصالات متوافرة في معظم مناطق المحافظة تقريباً وأن التزايد السكاني في بعض المناطق دفع المؤسسة إلى توسعات عدة في كثير منها، لافتاً إلى أن العام الجاري سيشهد توسعات عديدة في مجال الاتصالات ضمن المدينة والريف منها تركيب آلاف بوابات الإنترنت. هذا وكان أعضاء المجلس قد طالبوا في جلستهم الثانية بضرورة تشديد الرقابة على اللحوم البيضاء المجمدة المهربة إلى الأسواق السورية كونها غير صالحة للاستهلاك البشري إضافة إلى دخول البيض المخضب عبر المخابر الحدودية إلى مفاصل التفرقة وطرح الصيغان الناتجة في الأسواق والمزارع، وضرورة تفعيل دور الوحدات الإرشادية والبيطرية في الوحدات الإدارية وإقامة الندوات والمشاريع التوعوية للمزارعين.

طالب أعضاء مجلس محافظة حمص بمدخالاتهم في الجلسة الثالثة للمجلس بإغلاق المكاتب العشوائية ضمن المخططات التنظيمية وتخصيص ضاغط للقامة ولو ليوم واحد في بلدي المدينة وولاية بريف حمص الجنوبي الغربي وتأكيد ضرورة إعادة تأهيل محطة المعالجة للصرف الصحي من مديرية الخدمات الفنية في بلدة المدينة.

كما طالب الأعضاء بالعمل على إعادة تأهيل شبكات الصرف الصحي في خطة الضاحية وعدد من الوحدات الإدارية كونها باتت شبه منتهية الصلاحية بحسب الكشوف الحسية لهذه الشبكات، بينما طالب بعض الأعضاء بتحويل تعويضات ومستحققات الموظفين المتقاعدين من نقابة العمال وغيرها إلى المصرف التجاري أو العقاري على رقم حساباتهم بشكل مباشر، على حين لفت عدد من الأعضاء إلى ضرورة أن يشرف أعضاء مجلس المحافظة على عمل الجمعيات الخيرية

الوز: ١٠ بالمائة من الإنتاج لقاء تقديم المكان والتجهيزات صناعيو حماة يستثمرون المنشآت التعليمية المهنية

محمود الصالح



تأهيل الأيدي العاملة وفق احتياجات سوق العمل

تستطيع دخول سوق العمل مباشرة بعد تخرجها. وقال: إننا لن نتوقف عند هذا الحد، وبتطلع إلى أهمية تعميم المشروع، وتكثيف الجهود لتحقيق الانتشار الأفيق في مثل هذه المشاريع في المحافظات جميعها، ولاسيما في ظل الظروف الاستثنائية التي يمر بها بلدنا. مع التنويه بأن هذا الإجراء هو مؤقت، ومع زوال الأزمة، وتأهيل وإصلاح المنشآت الاقتصادية المتضررة وممارسة عملها سيعود طلاب التعليم المزودج للتدريب العملي فيها.

من جهته أشاد رئيس مجلس إدارة غرفة صناعة حماة وريفها زياد عبد الكريم عربو بالتعاون المنصر والبناء مع وزارة التربية. مبيّناً أن توقيع مذكرة التفاهم اليوم يأتي في إطار استمرار وتيرة العمل المشترك، ودفع عجلة التعليم المهني والتقني (التعليم المزودج)، لكون هذا النوع من التعليم بحاجة لأن يقوم طلابه بالمساهمة في سوق العمل وبناء المجتمع؛ من خلال ما يتم إنتاجه خلال تدريبهم في المنشآت التعليمية الصناعية، مؤكداً حرص غرفة صناعة حماة على تعميق التعاون المشترك مع الوزارة وصولاً إلى تحقيق الغاية من هذا التعليم والنهوض بالواقع الصناعي في بلدنا.

المنشأة التعليمية بتقديم المكان المناسب لتنفيذ هذا المشروع، وتأمين المرافق الخدمية المتعلقة بحسن التنفيذ، والسماح باستخدام ما يلزم من آلات وتجهيزات المنشأة التعليمية داخل أوقات الدوام الرسمي وخارجها ما يضمن حسن سير العملية التدريبية. مع التنويه بأن المذكرة حددت حصص وزارة التربية على ١٠ بالمائة من الإنتاج الفعلي وأضاف وزير التربية: إن الظروف التي مرت بها سورية والتي أدت إلى توقف معظم المنشآت الاقتصادية عن العمل، وصعوبة وصول الطلاب إليها، كان لا بد من توقيع هذه المذكرة لتأمين التدريب في ورش تدريبية تقع خارج المنشآت الاقتصادية أو في ورشات المنشآت التعليمية. وتابع: بهدف إتاحة الفرصة لحصول الطلاب على التدريب اللازم كل في مهنته في سوق العمل الفعلي وضمن المنشأة التعليمية، إضافة إلى تمكينهم من تعميق ممارسة مهنتهم خارج أوقات دوامهم، انطلاقاً من حرص الوزارة على تفعيل التعليم المزودج في ضوء خطة الحكومة لتطوير التعليم المهني والتقني، والعمل على تنمية الموارد البشرية، وتحقيق التنمية المستدامة، وتأمين اليد العاملة الماهرة وفق متطلبات سوق العمل، والتي

يهدف ربط التعليم المهني والتقني بحاجات سوق العمل والمجتمع وإتاحة الفرصة لطلاب التعليم المزودج للحصول على المهارات العملية من خلال التدريب في المنشآت الاقتصادية، وقعت أمس مذكرة تفاهم بين وزارة التربية وغرفة صناعة حماة.

وبين وزير التربية هزوان الوز أن المذكرة تهدف إلى التغلب على الصعوبات الناتجة عن الظروف التي تحول دون حصول الطالب على المهارات العملية في الشركات، وإكساب نظام التعليم المزودج الرونة في التطبيق لتحقيق أهدافه بتأهيل الأيدي العاملة وفقاً لاحتياجات سوق العمل والمجتمع، والاستثمار الأمثل للموارد المتاحة، وتأمين موارد إضافية من قطاع الأعمال لتطوير نظام التعليم المزودج والعاملين فيه، وترسيخ مبدأ الجودة والالتزام به، وإتاحة الإمكانية

لتوفير منتج وطني للسوق المحلي بأقل التكاليف، إضافة إلى تحديد المسؤوليات المشتركة للفريقين من خلال تقديم التسهيلات اللازمة لتحقيق أهداف هذا المشروع ووضع آليات التنفيذ.

وأوضح الوز أنه في مجال مسؤوليات الوزارة تضمنت المذكرة منح الصلاحية لمديرية تربية حماة لاختيار الأطر الإدارية والتدريبية والتدريسية والفنية المثلّي باقتراح مجلس إدارة المنشأة التعليمية، والسماح بإدخال الآلات والتجهيزات والمواد اللازمة لتنفيذ المشروع إلى المنشأة التعليمية وخروجها منها بانتهاء المهمة.

على حين حددت المذكرة مسؤوليات غرفة صناعة حماة وريفها باختيار الجهة المنفذة من قطاع الأعمال، وتأمين المواد والتجهيزات الإضافية، ومنع المكافآت للمشرفين والإداريين والعاملين والطلاب المساهمين بنجاح في تنفيذ هذا المشروع، وتأمين جودة تدريب طلاب التعليم المزودج داخل المنشأة التعليمية وتأمين تدريب الأطر الإدارية والتدريسية والتدريبية، وتأمين الآلات والتجهيزات الحديثة.

ولفت وزير التربية إلى أن المذكرة حددت مسؤوليات

كلام رسمي جداً

شعبان يوضح: المواطنون سينتقدون منازلهم في البداية وبعد الترميم سيعودون بشكل نهائي

بناءً على ما تم نشره بصحيفة «الوطن» يوم الأربعاء ٢٤/١/٢٠١٨ بعددها رقم ٢٨٢١ بالصفحة رقم واحد+ سبعة للصحفي عبد النعم مسعود تحت عنوان: «البويزة وتضارب التصريحات: شعبان: ما جرى سماح للمواطنين بتقيد منازلهم... ووضع آلية للدخول والخروج». وتعلّمكم بأن جزءاً كبيراً مما كتبه مسعود بجانب للحقيقة تماماً، حيث قمت أنا عضو المكتب التنفيذي منير شعبان بمحاضرة ريف دمشق بالحديث عن آلية دخول مواطني أهالي بلدة البويزة إلى منازلهم بتاريخ ٢٢/١/٢٠١٨.

حيث أعلن وزير المصالحة الوطنية ومحافظ ريف دمشق وأمين فرع ريف دمشق للحزب من أمام مدخل البويزة عن إعادة أهالي البلدة إلى منازلهم بالتزامن مع إعادة الخدمات بما يطابق السادة الوزير والمحافظ

عضو مكتب تنفيذي منير شعبان